القرصنة وتدويل المنطقة

من الظلم التاريخى والإنسانى أن يختزل تاريخ بلد أفريقى كبير، وأن يدمغ شعب بالقرصنة واللصوصية لمجرد أن حفنة من أبنائه يقومون بعمليات قرصنة قبالة سواحله، والله أعلم إن كانوا هم وحدهم من يقومون بهذا العمل بدافع ذاتى أم هناك من يدفعهم إلى هذه العمليات الخارجة على القانون العام، وهم غير مدركين الدوافع الحقيقية من ورائها اللهم إلا حفنة من المال. والسؤال: هل صارت القرصنة من احتراف الشعب الصومالى؟ وهل إلقاء النفايات السامة وبقايا الدول الغنية التى تلقى على الساحل الصومالى وسرقة ثروته السمكية تعادل قنص سفينة مهما قدر ثمنها وقيمة حمولتها، وهل من العدل أن تخرس الألسنة ويطبق الصمت على مثل هذه الجرائم المهلكة لشعب الصومال وتجأر الأصوات غاضبة عندما يقدم بعض افراده الذين طحنتهم المجاعات والحروب والظلم بأعمال قرصنة، وهل كل ما سبق من سلوك دولى أعمال مشروعة؟ والقرصنة الصومالية وحدها هى أعمال غير مشروعة؟

بدأ الصراخ والضجيج الدولى من القرصنة فى الساحل الصومالى عندما اختطفت ناقلة البترول السعودية العملاقة، وقيل إن هذه العملية تعد أضخم حادث قرصنة وقع فى المحيط، وكانت الناقلة متجهة إلى أمريكا تحمل شحنة بترول تقدر بمائة مليون دولار. وتلتها سفينة إيرانية تحمل قمحًا، وسبقتها

سفينة أوكرانية تحمل مدفعية ثقيلة وأسلحة وآلات حربية كانت فى طريقها إلى كينيا.

يجرى ذلك بالرغم من الوجود المكثف للقوات الأجنبية والدولية الموجودة فى المياه الإقليمية فى المنطقة، وفيها الأسطول الخامس الأمريكى (جميع الحوادث تقع تحت سمع وبصر القوات المتمركزة داخل سفنه) بالإضافة إلى قاعدة بحرية إستراتيجية فرنسية أمريكية فى جيبوتى المطلة على باب المندب والتى تمخر سفنها المياه الدولية بدواعى مكافحة الإرهاب وحماية السفن التجارية.

وقد أعلنت البحرية الروسية أن سفنا تابعة لبلاده ستتواجد فى منطقة القرن الأفريقى بصفة منتظمة ستنطلق من القواعد الموجودة فى البحر الأسود وبحر البلطيق وبحر الشمال والمحيط الهندى ستنضم إلى الفرقاطة الروسية «نيوستراشيمى». ونحو ٥٠ ألف من قوات حفظ السلام منتشرة حاليا تحت رعاية الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقى فى شرق ووسط أفريقية فى محاولة لإخماد النزاعات هناك.

فهل هذا تقاعس من هذه القوات والأساطيل؟ أم أنها توجد لحماية سفنها فقط، فلا يعقل أن القراصنة يمتلكون أسلحة تفوق ما لدى قوات الناتو مثلما صرح قائد الأسطول الخامس الأمريكى أنه عاجز عن تأمين الملاحة فى المنطقة المتوترة بالمحيط الهندى، ولم يعد بإمكانه ضمان أمن مسارات مرور السفن بالمنطقة، مشيراً إلى أن «القراصنة مدربون ولهم خبرة عالية ويتبعون تكتيكًا بتوسيع عملياتهم مما يصعب جهود التصدى لهم. وهناك احتمال باستعانتهم بآخرين نظراً لضخامة العملية التى تتطلب قدراً هائلاً من التكنولوجيا، فالقرصنة تنتشر أبعد من خليج عمان على طول ساحل البحر العربى وخليج عدن وهى منطقة واسعة جدا من المياه يصعب تغطيتها».

يقول هذا الكلام والسفن الحربية الأمريكية تنطلق فى عمليات محمومة فى المنطقة بحجة الحد من الجماعات الإسلامية ولم يكن يعينها شىء ملاحقة القراصنة، إلى الحد أن سفينة حربية أمريكية ألقت القبض على مجموعة منهم، وعندما تأكدت أنهم ليسوا إسلاميين أطلقت سراحهم!!

فهل هذا قول صحيح ومعقول أم يكون تبريراً لتدخلات أجنبية سافرة فى المياه الإقليمية لدول المنطقة وتحويلها إلى قواعد بحرية، وذريعة لخطط دولية للسيطرة على الملاحة فى المنطقة، وبالتالى حرمان الدول من سيادتها على شواطئها؟ وقد عبر عن هذه المخاوف رئيس الوزراء الصومالى بالرغم من موالاة حكومته لأمريكا وإثيوبيا فى رده عل نداء المنظمة البحرية العالمية (IMO) «بأن على الحكومة الصومالية الإنتقالية أن تتعاون للإطاحة بخطر القراصنة فى البحار، وعلى الأمم المتحدة أن تضغط على حكومة الصومال لكى توافق على ما تقوم به من عمليات فى المياه الإقليمية» . وقد أيدت النداء الدول الأفريقية ذات الاهتمام الأكبر بالتجارة، وقال رئيس الوزراء الصومالى «إنه يرحب بالعمليات التى تقوم بها كينيا والولايات المتحدة، ولكنه يمتنع عن الإذن للسفن الأجنبية بأن تطارد القراصنة فى المياه الخاضعة لسيادة الصومال وأراضيه الساحلية».

من الواضح أن الدول الكبرى فى فرض سيطرتها على الساحل الصومالى ومنطقة القرن الأفريقى والمحيط الهندى ترغب فى السيطرة على حركة الملاحة فى هذه المناطق دون الرجوع إلى دول المنطقة . وقد اتخذ وزراء الدفاع الأوروبى قرارا بتشكيل قوة بحرية خاصة لحماية الملاحة الدولية فى القرن الأفريقى تشارك فيها فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا . وهذا القرار الأول من نوعه فى تاريخ الاتحاد الأوروبى . كما قامت ألمانيا بتزويد سفنها بعناصر من الجيش الألمانى، وخصصت قوة للقيام بهذه المهمة .

يذكرنا هذا الوضع بما حدث فى هذه المنطقة، منطقة القرن الأفريقى والمحيط الهندى فى القرن التاسع عشر ، والصراع الدولى المحموم الذى أودى فى النهاية بسلامة شطآنه واحتلال بلاده وتفتيتها واستعمارها . يؤيد هذا ما ذكرته مجلة شبيجل الألمانية من أن هناك منافسة بين حلف شمال الأطلنطى (الناتو) والأوروبى (أتلانتا) حول مكافحة القراصنة فى خليج عدن والقرن الأفريقى، وقالت المجلة فى تقريرها إن مهمة الناتو تسعى إلى ضم قوات الاتحاد الأوروبى، لذلك على الأساطيل البحرية الأوروبية ألا تشارك فى هذه المهمة، دون التوصل إلى مناقشة مسبقة والاتفاق بينها وبين الناتو .

من هم القراصنة؟

يلقى وزر القرصنة على الصوماليين، وإن كان لم يثبت بعد تحديد كل جنسياتهم، وعلى العموم، فالمتعاطفون معهم يعتبرونهم أبطالا وحراسا للحدود والمياه وحماة للحقوق ولو بالقوة من مغتصبيهم . والمناهضون لهم يقولون إنهم لصوص يهددون سلامة الملاحة الدولية التى تخدم البشرية جمعاء ، ويحرضون على التدخل الدولى لدرء خطرهم ويستنجدون بالحماية الدولية .

ويرجع البعض نشأة القرصنة الصومالية إلى أن حفنة من الشباب الصومالى الفقير طحنتهم المجاعات والجفاف والحروب التى تدور فى البلاد منذ سقوط آخر حكوماتها المركزية عام ١٩٩١ انضموا إلى الحرس الوطنى لساحل الصومال الذى تشكل من صيادى الأسماك الذين كانوا يستعملون البنادق والقوارب السريعة لطرد المراكب التى تقوم بالصيد غير المشروع فى مياه الصومال، ثم تحولت هذه الجماعات إلى السيطرة على المراكب وطلب الفدية، ووجدتها تجارة مربحة على طول الساحل، وهكذا يصور البعض أن القرصنة لعبة يتلهى بها صيادون بائسون لكسب بعض الغنائم بعد أن كانوا يقتاتون من منتجات بحرهم ، ولكن ظهور السفن الأجنبية التى تدمر مراكبهم وشباكهم اضطرهم إلى البحث عن سلوك آخر للعيش كانت القرصنة أحدها .

ولكن الحقيقة أن للمسألة جذوراً تاريخية سياسية بدأت فى أعقاب التدخل الأمريكى فى الصومال عام ١٩٩٢ ثم الانسحاب منه مضطرة، وكان الهدف الأمريكى :

١ ـ تحويل الصومال إلى أرض مشاع يمكن استباحتها فترة تمهيدا للتدخل الدولى فى المنطقة ، وإشاعة الفوضى بها كى يسهل التحكم فيها .

٢ ـ إتاحة الفرصة أمام النهب الدولى المنظم للثروات السمكية التى لا تقل أهميتها عن الثروة النفطية فى البلدان العربية .

٣ ـ توفير منطقة مثالية لاستعمالها مكبا للنفايات السامة .

وهذا ما حدث فعلا حيث تنتهك مياه الصومال مئات السفن وتسرق ثرواته دون أن تدفع قرشا واحدا لقاء المرور فى مياهه أو الصيد فيها أو تلويث بيئته بالمواد السامة، وهو وضع مثالى تطلب خلقه والحفاظ عليه عقدين من الزمان.

فى البداية كان التصور أن القراصنة لا يستطيعون إلا اقتناص القوارب القريبة من الساحل، ولكن عمليات السطو الأخيرة أظهرت أنهم يستطيعون أن يدمروا حتى فى أعالى البحار، وهم ممونون جيدا، ولديهم أحدث التقنيات بما فيها التليفونات الفضائية التى تمكنهم من التواصل مع رجالهم عند مهاجمة السفن بصرف النظر عن مدى حداثتها. ومدربون تدريبا جيدا، ومسلحون وخاضعون لنظام جيد من الضبط والربط، ويلبسون ملابس عسكرية، ويستخدمون سفنا سريعة، ومعدون بتكنولوجيا عالية فى الفنون البحرية والملاحية، وإحدى وسائلهم المفضلة فى التكتيك أن يحيطوا بالمراكب التجارية ويصعدوا إليها بزعم التفتيش من السلطات المختص ثم يمارسون النهب.

الحقيقة أنه من الصعب تصور أن جماعة القناصة الصيادين البسطاء أو شباب حرس السواحل الصومالى - وهو حرس غير موجود - يستطيعون أن يهددوا أنشطة الممرات الدولية العالمية، وأمن المنطقة أو فى عرض البحر. ويسهروا على أمن المخطوفين صحيا وغذائيا ويرعوا السفن من عمليات تسلل مضادة من السهل أن تقوم بها القوى الدولية المتواجدة، إلى جانب السفن التى يستخدمونها ويعيشون فيها ويخزنون فيها الأسلحة والوقود والمؤن، ثم يستهدفون السفن عن طريق مطاردتها بزوارق سريعة والصعود على متنها وهم مدججين بالسلاح.

إن القراصنة يمارسون نشاطهم بتكتيكات حرب العصابات إذ ينطلقون فجأة وينفذون عملياتهم ثم يعودون من حيث أتوا، ويتم ذلك بسرعة، وتتسم عملياتهم بالخفة وصعوبة تفاديها، فإذا استولوا على سفينة فمن الصعب تعقبهم، ويلجأون إلى أسلوب الانتشار في مجموعات تتقدمهم دوريات للاستكشاف ترسل بإشارات تساعدهم على منع الفريسة من الهرب. وعندما تسقط

يصطحبونها إلى ملاذ آمن، ولهم معاونون يمدونهم بمعلومات عن خط سير السفن الكبيرة حتى يتمكنوا من اصطيادها . . من يصدق أن هذا النشاط المحموم نما على هذه الصورة فى أقل من عامين على سقوط المحاكم الإسلامية فى الصومال، ومن يصدق أن هذا النشاط ليس له علاقة بما يجرى فى الصومال من معارك بين القوى الإسلامية والقوات الحكومية المدعومة من إثيوبيا، ومن يصدق أن مجلس الأمن وبعض الدول الغربية غير متورطة لإبقاء الوضع فى الصومال على ما هو عليه مشاعًا ونهبًا سائبًا .

منطقة القرصنة

تمتد منطقة القرصنة من خليج عدن وبحر العرب شمالا إلى السواحل الكينية جنوبا، ومن خليج عدن حيث مضيق باب المندب على البحر الأحمر وصولا إلى نهاية السواحل الصومالية ، (وخليج عدن يمر فيه ٣٠٪ من صادرات البترول فى العالم، ويعبر هذه المنطقة نحو ١٦ ألف مركب تحمل شحنات مختلفة لجهات عديدة ومتنوعة للعالم كله) . ويعتبر الساحل الصومالى الذى يمتد ثلاثة آلاف وسبعمائة كيلومتر أطول ساحل أفريقى وأغناه بالأسماك المتنوعة .

وكانت الصومال تمثل نقطة انطلاق لتلك العصابات التى هى نتاج حالة الفوضى العامة فى البلاد، وانعدام القانون، وتفاقم الصراع بين الجماعات المتصارعة على السلطة، وغياب مؤسسات الدولة، وحولت مجتمعه الذى مزقته الحروب الأهلية والقبلية إلى لاجئين مسجلين ضمن قوائم المنظمات الإنسانية التى تجود عليهم بالقليل مما يسد الرمق . ووسط هذه الأجواء استطاعت بعض القوى الاستعمارية إيجاد موطئ قدم لها من خلال استقطاب عدد من هؤلاء وحولتهم إلى عملاء فى سعيها إلى تعميق الانقسام والتشرذم تمهيدا لإحكام السيطرة على تلك البلاد وتحويلها إلى قاعدة للانطلاق نحو المنطقة .

وما لبث أن برز من بين ذلك عصابات القرصنة الذين هم أقرب للتنظيم المسلح بأحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا الاتصالات ، خاصة وقد اكتشف هؤلاء أن شواطئهم أصبحت بعد انهيار الدولة عام ١٩٩١ مرتعا لنهب الشركات وعصابات الجرائم الدولية التى كانت تقوم برمى النفايات النووية والكيماوية والصناعات المحرمه دوليا، ونهب الثروة السمكية . فوجدت فى التعرض لسفن الصيد والمراكب التجارية والتحرش بها صيدا ثمينا تتلقى منها مبالغ كبيرة تعتبر زهيدة بالنسبة لشركات الصيد التى تكسب الملايين جراء الصيد باستخدام وسائل الصيد المحرمة دوليا . وهكذا تبادل الطرفان المصالح بتراض دون صخب أو ضجيج . وبمرور الزمن تطورت القرصنة باكتساب مهارات فنية عالية واستعمال زوارق مطاردة سريعة تحمل محركات حديثة وأسلحة متطورة ، وبدأ القراصنة يشعرون بالثقة فى النفس، وتمرسوا على فنون الابتزاز والتفاوض، وأصبحوا يطالبون بمبالغ خيالية . وانضم إليهم العاملون الصوماليون بالجيش والشرطة بعد أن هربوا من الخدمة وتركوا مواقعهم آخذين معهم أسلحتهم وعتادهم الحربي . ويذكر تقرير مجموعة المراقبة الخاصة بالصومال التابع لمجلس الأمن أن هؤلاء أحد أهم المصادر الأساسية للأسلحة والذخائر في الصومال، وأن ما يقرب من ١٥ ألفًا من الجنود والذخائر في الصومال هربوا من الخدمة لعجز الحكومة الانتقالية عن دفع رواتبهم، بالرغم من أن ٧٠٪ من إيرادات الحكومة الانتقالية مخصصة لدعم قطاع الأمن، ولكن يحول الفساد المستشري في الصومال دون استخدامه .

إقليم «بونت لاند»

ينسب إلى منطقة بونت بموقعها الإستراتيجى الفريد أغلب عمليات القرصنة، خاصة وأن سواحلها تطل على جانبى القرن الأفريقى وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندى، فهذه المنطقة تُمكِّن من :

١ ـ مراقبة حركة الملاحة البحرية القادمة من وإلى قناة السويس باتجاه البحر الأبيض .

٢ ـ سهولة خطف السفن فى عرض المحيط الهندى وعلى امتداد السواحل الصومالية الكينية.

٣ ـ سهولة خطف السفن القادمة من البحر الأحمر عبر مضيق باب المندب وخليج عدن، والانزواء بها على الساحل.

ويمثل إقليم بونت لاند ـ المفتقر إلى حكومة مستقرة منذ ١٨ عامًا، وبإعلانه استقلاله من جانب واحد عام ١٩٨٨ ـ نقطة العبور الرئيسة لكافة أنواع المهربات حتى النفايات السامة التى تدفن فى باطن الأرض. وهو ممر العبور الإجبارى إلى موانئ شرق أفريقية مثل ممبسة فى كينيا، ودار السلام التانزانى التى تشهد نشاطا تجاريا محموما يجرى فيه كل شىء بدءا من الزوارق المخصصة لنقل المهاجرين إلى اليمن، وسفن الشحن التى ترفع أعلاما مزيفة والمحملة بمختلف البضائع بما فيها شحنات الأسلحة، كما هو الحال بالنسبة للسفينة الأوكرانية التى ثبت ملكيتها لأحد الإسرائيليين، إلى السفن الحربية الأمريكية التى تقوم بعمليات محمومة بحجة الحد من الجماعات الإسلامية.

جوهر المشكلة

إن جوهر المشكلة نابع من السطو المنظم للموارد الصومالية البحرية، وقد شجعت الشركات المالكة للسفن رواج أعمال القرصنة بتقديمها الفدية طواعية لأنها تعتبرها مبالغ زهيدة مقارنة مع ضخامة الأرباح التى تجنيها. وعندما بدأت هذه التجارة تخرج عن نطاق السيطرة بطلب القراصنة مبالغ كبيرة ارتفعت أصوات الاحتجاج عبر العالم تعلن أن الشواطئ الصومالية هى الوجه الآخر لعمليات زعزعة الاستقرار متجاهلين ممارسات أثيوبيا وكينيا منذ إعلان تحالفهما الاستراتيجى ضد الصومال منذ أوائل الستينيات، وانتهاء بالتدخل العسكرى المباشر فى ديسمبر ٢٠٠٦ الذى بدأ بتسليح الميليشيات العشائرية، ثم إنشاء الكيانات المنفصلة، وأخيرا المذابح الجماعية التى ترتكبها القوات الأثيوبية وتدمير المدن وضربها بالصواريخ والدبابات، وتهجير مليون ونصف من العاصمة مقديشيو.

إن أطماع هاتين الجارتين للصومال بلا حدود، وقد نشرت صحيفة (نيشن ديلى) لسان الحزب الحاكم فى كينيا في ٣ أكتوبر سنة ٢٠٠٨ أن لكينيا وإثيوبيا مصلحة استراتيجية في الصومال، وأن كينيا وأثيوبيا يجب عليهما التحرك لتقسيم الصومال فيما بينهما، وأن هذا التقسيم سيضمن لكل منهما أراضى تصل إلى ٣٠٠ ألف كم، وبمجرد أن ترسلا قواتهما المشتركة وتعلنا هذا الإلحاق فإن العالم سيوضع أمام الأمر الواقع.

إن المجتمع الدولى يتناول القضية من جانب واحد وهو جانب القرصنة دون أن يحاول معالجة الموضوع، فالقرصنة يمكن أن تتوقف لو توقفت شركات الصيد فى المياه الإقليمية الصومالية، ولكن تبقى القضية الجوهرية هى الاعتداء على المياه الإقليمية ونهب الثروات البحرية، وسرقة مليارات الدولارات من الصيد غير المشروع. وكل القرارات الدولية المتعلقة بمحاربة القرصنة لا تهدف إلا لحماية الصيد غير المشروع وحرمان البلاد من عوائدها.

إن ما يحدث فى الصومال من فوضى نتاج الحروب المدمرة التى فرضت عليه وتجاهل العالم لمأساته، وتحوله إلى عمليات القرصنة ما هى إلا صرخة لكشف الأوضاع الظالمة التى وقعت على الصومال، وإن التكلفة الرهيبة والأموال الطائلة التى تتطلبها شركات الشحن والقوى الدولية التى تشكل لحماية السفن، وتكلفة الالتفاف حول أفريقية عبر طريق رأس الرجاء الصالح القديم تجنبا لباب المندب سيشكل كارثة اقتصادية كبيرة بما تمثله من تبعات مالية مرهقة على الاقتصاد العالمى . وهذه الأموال إذا وجهت لإنقاذ الصومال وشعبه الذى يموت جوعا وعطشا ومرضا فستكون المساهمة الفعالة لاجتثاث عمليات القرصنة . . . الوجه الآخر للإرهاب.

وعلينا أن لا ننسى أن هذه القرصنة لم تكن موجودة أيام الحكومة المركزية ١٩٦٩ ـ ١٩٩١ ، ذلك أن الرئيس سياد برى أجرى تجربة رائدة تعتبر من أكثر التجارب الناجحة فى التاريخ الصومالى الإنسانى، بل تعد سابقة لا مثيل لها فى تجارب العالم الثالث، وهى إنشاء (تعاونية المجرمين) التى أنشئت عام ١٩٧٢

لتضم القراصنة واللصوص السابقين الذين ليس لديهم حرفة أو عمل شريف يسترزقون منه فمنحهم قطعة أرض يزرعونها داخل التعاونية، وساعدتهم الحكومة بالآلات والبذور وبعض الأدوات ليبدءوا حياتهم. وبهذه الوسيلة اختفت ظاهرة القرصنة أيام حكمه، أثناء وجود حكومة مركزية حاولت أن تقيم مجتمعا مستقرا وقابلا لكسب عيشه بانتظام.

كذلك لم تظهر القرصنة أيام فترة حكم المحاكم الإسلامية القصيرة (يونيو ٢٠٠٦ ـ ديسمبر ٢٠٠٦) إذ استطاعت هذه الحركة أن تفرض الأمن وتقضى على القرصنة، وهذا يبرهن أن وجود الدولة الوطنية المركزية التى تحظى بالشرعية الشعبية خير ضمان لحماية الاستقرار فى الداخل والأمن فى المياه الإقليمية الصومالية، وأن سياسة الولايات المتحدة هى من أسقط النظام الأول فى عام ١٩٩١، وأيضا من أسقط نظام المحاكم الإسلامية فى عام ٢٠٠٦، وأن الحل الوحيد هو ترك الصومال لأهله ولنظام ينبثق منه ويديره وينظم شئونه بعيداً عن سطوة الولايات المتحدة التدميرية وتدخلات دول الجوار.

* * *